

— ٤٣ —

٢ - والمضمون الثاني : هو الأمر بالمعروف - أى الأمر بما تعارف الناس بما فيهم أولو الامر أو أهل الحل والعقد ، على أن فيه خير ألهم .

٣ - أما المضمون الثالث فهو : النهى عن المنكر - أى الكف عن قول أو عمل أى شىء يضر بالصالح العام ، وينكره الناس لأن فيه شر ألهم .  
والأمر بالمعروف والنهى عن المنكرها الوسيلتان إلى تحقيق الخير العام لكل الناس .

والأصوليون ، وعلماء الفقه الإسلامى ، يدركون فى يقين أن الصالح العام إنما يتحقق عن هذين السبيلين ، فهم يقولون بدرء المفسد ومنع الضرر ، ويقولون بجلب المتقمة ، كوسيلتين لتحقيق الصالح العام .

وإنهم ليضعون أولويات لذلك فيقولون : إن درء المفسد مقدم على جلب المصلح . وتفهم نحن من ذلك أن الأمة إذا كانت عاجزة عن تحقيق الأمرين مما فإن لها أن تكتفى بواحد منهما - على أن يكون هذا الواحد هو : درء المفسد .  
وواضح تماما أن هذه المضامين إنما تدور حول تحقيق الصالح العام . وأنها جاءت من العموم ، ومن المرونة ، بحيث تكون الصلاحية لكل زمان ولكل مكان .

الذين يقررون ما هو المعروف ، وما هو المنكر ، استنادا إلى مضمون الصالح العام فى زمانهم هم من يسميهم الأصوليون بأهل الحل والعقد ، ومن يسميهم القرآن الكريم بأولى الأمر .

والكيفية التى يقرر بها هؤلاء قواعد السلوك لجماعة المسلمين سنمرض لها بالحديث المفصل عند دراسة السلطة التشريعية .

إن الذى يعنىنا فى هذا الموقف أن القرآن الكريم قد رتب الخيرية فى الامة الإسلامية على أساس من القدرة على الامر بالمعروف والنهى عن المنكر .